معايير الحسن النحوي عند ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل): (دراسة وصفية)

Criteria for good grammar according to IbnYa'ish in his book (Sharh al-Mufassal): A descriptive study

إعداد

م. م. عذراء كاظم إبراهيم كاظم

Assistant Teacher

Athraa Kadhim Ibrahim Kadhim

مدرس مساعد/ كلية العلوم الإسلامية/ الجامعة العراقية

Iraqi University/College of Islamic Sciences

athraa.k.ibrahim@aliraqia.edu.iq

07740574986

الملخص

يتلخص هذا البحث في معرفة مدى استعمال ابن يعيش لمعيار الذوق في قبول التراكيب النحوية؛ وذلك من خلال الكشف عن المعايير التي يفترض أنه استند إليها عند وصفه الظاهرة النحوية بالحسن النحوي، ومحاولة رصد التفرعات الداخلية عن كل معيار، ومعرفة الدلالة التي يحملها هذا الاستعمال الحاضر في ذهن ابن يعيش ودراستها دراسة وصفية، وتفترض الدراسة أن جميع المواضع التي اعتمد فيها ابن يعيش على الحسن النحوي يرجع إلى تمام التركيب وأنه كان يقصد بتلك الظاهرة هو معانيها اللغوية التي ترجع إلى ذوق المتكلم وحكمه.

الكلمات المفتاحية: معايير، الحسن النحوي، ابن يعيش، شرح المفصل.

Summary:

This research boils down to knowing the extent to which IbnYa'ish used the criterion of taste in accepting grammatical structures, by revealing the criteria that he supposedly relied upon when describing the grammatical phenomenon as grammatical goodness, and trying to monitor the internal branches of each criterion, and knowing the significance that this present use carries in The mind of IbnYa'ish and its study is a descriptive study. The study assumes that all the places in which IbnYa'ish relied on good grammar are due to the complete structure and that he meant by this phenomenon its linguistic meanings that are due to the taste and judgment of the speaker.

Keywords: standards, Al-Hasan Al-Nahwi, IbnYa'ish, Sharh Al-Mufassal.

المقدمة
(مفهوم الحسن ومنزلة ابن يعيش)

أولا: مفهوم الحسن

الحسن في اللغة ضد القبح[١]، وحسَن يحسُن حُسناً، فهو حاسنٌ وحسنٌ[٢]، وحسن الشيء حسناً، ومنه قوله تعالى: {وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا}[٣] أي: قولاً حسناً[٤]، والحسن في الاستعمال له عدة تعريفات منها: ما هو شامل، ومنها ما يختص بالدراسة النحوية، فمن التعريفات الشاملة قولهم: أن الحسن مرادف للجميل وهو كل ما يرتاح له الحس، والذوق، والعقل، ويكون الحسن والجمال في الصورة والهيئة والقول والفعل[٥]، ومن التعاريف النحوية الخاصة بهذا الاستعمال أنه معيار قائم على قوة الكلام، ومدى صحته، واستقامته، ويرتبط الحسن بدرجة الوضوح، والبيان التي يؤديها استعمال دون آخر[٦]، وجعل الدكتور محمد حماسة الحسن متعلقاً بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحوياً[٧]، وقيل: أن الحسن معيار يفاضل به النحوي بين التراكيب لبيان مدى تفاوت التراكيب في مقدار الجودة من حيث المستوى الدلالي، ومدى حسنها في إيصال المعنى إلى المتلقي، وربط الجودة بالفصاحة ما لم تنتقض المعنى[٨]، ومنهم من جعل اطلاق هذه الأحكام على التراكيب نوع من المفاضلة بينها وقد تتصل في بعض جوانبها بالبلاغة من حيث جواز التكلم بها من عدمه حتى تكون بليغاً[٩]، وجعل أحد الباحثين معيار الحسن من المعايير الذوقية التي يحتكم إليها النحاة في تناول المسائل النحوية[١٠]، وقد ذكر ابن

(١) ينظر: جمهرة اللغة: ٥٣٥/١ مادة (حسن).
(٢) ينظر: لسان العرب ١١٤/١٣ مادة (حسن).
(٣) سورة البقرة: ٨٣.
(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ١٨٢/٤ مادة (حسن).
(٥) ينظر: معايير القبول والرفض النسبية: ص٥٣.
(٦) ينظر: الدرس اللساني والترجيح: ص ١٢-١٣.
(٧) ينظر: النحو والدلالة: ص ٦٦.
(٨) ينظر: نظرية المعنى في كتاب سيبويه: ص ٢٣٣.
(٩) ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحوياً: ص ٢٨٨-٢٨٩.
(١٠) ينظر: معايير القبول والرفض النسبية: ص ١٦٠.

جني في عبارته الموجزة رجوع النحاة إلى الذوق في تعليل القاعدة، إذ قال: ((إنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس))[١].

وكان النحاة الأوائل ينطلقون في التحليل النحوي من الذوق، وهو تحليل السليقة اللغوية، وبيان منازعها واستشفاف القواعد والقوانين التي انطوت عليها هذه السليقة وكأنه ضرب من التحليل النفسي للغة[٢]، والتذوق ليس هو الاستمتاع بجمال العبارة فحسب وإنما هو الوعي بما تحتويه تلك العبارة من فكر وحس وما ترمي إليه من مرام قريبة أو بعيدة، وهذا التذوق لا يتاح إلا لمن مارس هذا اللسان ممارسة مدروسة ومستنيرة يعرف بها خصائص هذا البيان وكيفية تناول الفكرة[٣].

ثانياً: ابن يعيش ومنزلة كتاب شرح المفصل

هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش العدل الخطيب النحوي المدعو بالموفق، موصلي الأصل، حلبي المولد والمنشأ[٤]، ولد بحلب سنة (٥٥٣هـ)، وكان من المشايخ الظراف، وحسنات الزمان لطفاً، وكياسة، وسهولة أخلاق، حسن الدعابة، طيب الفكاهة، مليح المجالسة، صاحب نوادر مستطرفة[٥]، أخذ النحو والعربية عن أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس البيزوزي المغربي، وكان شيخ حلب في النحو والعربية، وإليه المرجوع في ذلك[٦]، وله تصانيف في النحو تشهد بفضله فقد سارت مسير الركبان وتناقلها الأجلاء المتأصلون في هذا الشأن منها كتاب (شرح كتاب المفصل للزمخشري) فقد أتى فيه بالعجب من كشف غوامضه، وإيضاح مشكلاته فوصل به ما فصله، وفرق على المستفيدين ما أجمله، واستقى له من ركية النحو ما جم له، وشرفه بعنايته وإعانته، فنوه بذكره وجمله، وبسط القول بسطا أعيا الشارحين، وأظهر من عونه ما فتح به بابُ للمادحين[٧]، توفي بحلب سنة (٦٤٣هـ) في الخامس والعشرين من جمادي الأولى وذكر في جميع الجوامع[٨].

(١) الخصائص: ٤٩/١.
(٢) ينظر: دلالات التراكيب: ص٢٤.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦.
(٤) ينظر: وفيات الأعيان: ٤٧/٧.
(٥) ينظر: قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان: ١٣١/٨-١٣٢.
(٦) ينظر: سير اعلام النبلاء: ٣٦٢/١٦.
(٧) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٤٦/٤,
(٨) ينظر: تاريخ الاسلام: ٤٨٩/١٤، وبغية الوعاة: ٣٥٢/٢.

وقد حاولت الباحثة في هذا البحث رصد جميع مواضع الظواهر النحوية التي حكم عليها ابن يعيش بالحسن النحوي في كتابه (شرح المفصل)، ثم قامت بتصنيفها وجمعها وفق معايير استند اليها ابن يعيش عند وصفه الظاهرة منها ما يتعلق بالتركيب، ومنها ما يتعلق بأحوال التركيب أو أحوال اللفظ، وظواهر متفرقة حكم عليها بالحسن النحوي، وتلك المعايير تندرج تحت الأقسام الآتية:

المبحث الأول: التركيب

وصف ابن يعيش التركيب بالحسن إذ علق وجوده ببعض المعايير منها:

المطلب الأول: وضوح المعنى واستقامته

إن للمعنى دور كبير في إيصال وتعليم اللغة فلا يمكن فهم طبيعة اللغة إلا من خلال فهم المعنى(١)، وإن الاختيار الدقيق للكلمات في نظامها النحوي هو أساس المعنى الذي يبحث عنه، وكل معنى بعد ذلك مبني في حقيقته على هذا المعنى الذي يعطيه هذا الاختيار(٢)، فاللغة وجدت للتعبير عن المعاني فما كان أكثر دقة في التعبير عن المعنى وأكثر اتساعاً وشمولاً في الدلالة عليها كان أمثل وأحسن(٣)وهناك طرق مختلفة لتحديد المعنى أو توضيحه(٤)، منها الإعراب فله دور كبير في وضوح المعنى ودقته، فالعلامة الإعرابية التي تظهر على بعض الكلمات دلالة على علامة نحوية وهذه العلامات جانب من جوانب كثيرة تعمل على وضوح المعنى النحوي(٥)، ومما حسن لوضوح المعنى ما ذكره ابن يعيش في باب تأكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين إذ قال: **((ألا ترى أنك لو قلت: «هندٌ ضربتْ نفسُها»، لم يُعلَم: أَرَفَعْتَ نفسُها بالفعل وأخليتَ الفعلَ من الضمير، أم جعلتَ في الفعل ضميرًا لهِنْد، وأكدتَه بالنفس، فإذا قلت: «هندٌ ضربَتْ هي نفسُها» حسُن من غيرِ قُبْح))**(٦)؛ لأن التأكيد بالنفس والعين من غير تقديم تأكيد آخر ربما يوقع

(١) ينظر:علم الدلالة : ص ٥.
(٢) ينظر: النحو والدلالة: ص١٦٦.
(٣) ينظر: الجملة العربية والمعنى: ص٤٩.
(٤) ينظر: علم الدلالة: ص١٣٩.
(٥) ينظر: النحو والدلالة: ص١٧٩.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٢٢٤/٢.

لبساً في كثير من الأمر، فلما جئت بالضمير المنفصل علم أن الفعل غير خالٍ من المضمر، فلو قلت: (هند ضربت نفسها) لظن أن (نفسها) مفعول به فيقع اللبس عند السامع، فلما أكدت الضمير المرفوع بالضمير المنفصل وقلت: (هند ضربت هي نفسها) زال اللبس من الكلام[١]، وعلى هذا فأنه يجب مراعاة الوظيفة النحوية داخل الجملة وأن تغيير مكان الكلمات في الجملة يؤدي الى تغيير المعنى[٢].

إستقامة المعنى:

الاستقامة هي سلامة اللفظ مع المعنى، وصحة التراكيب بين المفردات مع بعضها البعض، مراعياً في ذلك وحدة الزمن، والحسن في الاستقامة يعني جريان التركيب على الترتيب حسب الرتب في المفردات، وضد ذلك القبح الذي لا يراعي الترتيب[٣]، ويمكن أن تتحقق هذه الاستقامة في الجملة بتوفر عدة أمور منها: اختيار ألفاظ وعناصر تسهم في استقامة التركيب، وتحقق المعنى المعجمي لكل عنصر، وتوافق العلاقة بين العناصر والمعاني[٤]، ومما حسن لاستقامة المعنى ما ذكره ابن يعيش في باب استعمال (إن) إذ قال: ((فقولنا: "إن مات زيدٌ كان كذا" أحسنُ من قولنا: "إن احمرّ البسرُ"؛ لأن موت زيد مجهولُ الوقت، واحمرار البسر له وقتٌ معلومٌ))[٥]؛ وعلل ابن يعيش الحسن في ذلك؛ لأن (إن) في الجزاء مبهمة لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكاً في وجوده؛ لذلك كان بالأفعال المستقبلة، لأن الأفعال المستقبلة قد توجد وقد لا توجد، ولذلك لا تقع المجازاة بـ (إذا) وإن كانت للاستقبال؛ لأن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر[٦].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) ينظر: علم الدلالة: ص١٣.

(٣) ينظر: مراعاة الاستقامة والاستحالة عند صياغة التراكيب النحوية ص:٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ص:١١.

(٥) شرح المفصل: ١١٤/٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٥/ ١١٣.

المطلب الثاني: حصول الفائدة

تعد الفائدة الثمرة التي يجنيها المخاطب من المتكلم[١]، والأساس الذي وضعت من أجله اللغة، فهي تتعلق مباشرة بتبليغ أغراض المتكلم للمستمع حيث يتم توظيف جميع مستويات اللغة لإيجاد معنى كلي يكسب السامع والمتكلم في آن واحد فهم المعنى ويزودهما بالفائدة بعيداً عن اللغو والعبثية[٢]، والإفادة هي الابتعاد عن اللبس في الكلام فمتى زالت الفائدة صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ[٣]، فالنظام اللغوي خلق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة التبليغ وجوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة[٤]، وقد عرف المرادي الإفادة بأنها: إفهام معنى يحسن السكوت عليه[٥]، وقد ربط ابن يعيش بين حسن التركيب وإفادة المخاطب، فمما حسن لحصول الفائدة ما ذكره ابن يعيش في معنى (إنّ) و(أنّ) والفرق بينهما فأما فائدتهما، فالتأكيد لمضمون الجملة، فقولك: (إن زيداً قائمٌ) ناب مناب تكرير الجملة مرتين مع حصول الغرض من التأكيد، فإن أدخلت اللام، وقلت: (إن زيداً لقائمٌ)، ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات، وكذلك (أن) المفتوحة تفيد معنى التأكيد إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، **ولذلك يحسن السكوت عليها**؛ لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه، فلا فرق بين قولك: (إن زيداً قائمٌ)، وبين قولك: (زيدٌ قائمٌ) إلا معنى التأكيد[٦]، وقد أوضح الدكتور عباس حسن معنى قولهم: (يحسن السكوت عليها)بأنهم ((يريدون أن المتكلم يرى المعنى قد أدى الغرض المقصود فيَستحسن الصمت، أو: أن السامع يكتفي به؛ فلا يستزيد من الكلام بخلاف المعنى الجزئي، فإن المتكلم لا يقتصر عليه فى كلامه؛ لعلمه أنه لا يعطي السامع الفائدة التي ينتظرها من الكلام. أو: لا يكتفي السامع بما فهمه من المعنى الجزئي، وإنما يطلب المزيد فكلاهما إذا سمع كلمة منفردة مثل: باب، أو: ريَحان، أو: سماء، أو: سواها ... لا يقنع بها))[٧].

---

(١) ينظر: علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية: ص ١١٩.

(٢) ينظر: أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي: ص٢٥.

(٣) ينظر: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي: ص٤٥.

(٤) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي:ص٨٧.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٦٨/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٥٢٦/٢.

(٧) النحو الوافي: ١٤/١.

المطلب الثالث: طول الكلام (الحسن في ترك علامة التأنيث لوجود فاصل سد مسدها)

تلحق تاء التأنيث الفعل إيذاناً بأن الفاعل مؤنث(١)، وقد يختل اللفظ ويصيبه الوهن بفقدان أحد أجزاءه كالحذف الذي يطرأ عليه، فيكون طول الكلام عوضاً من ذلك المحذوف، وجبر لنقصانه فيصير طول الكلام معاقباً للحذف(٢)، فكثير من المسائل النحوية المتعلقة بحذف بعض عناصر البناء اللغوي لم تكن لتجوز أو تحسن لولا طول هذا البناء، فهناك مناسبة بين طول البناء والحذف لا تتأتى بغيره، حتى غدا هذا الطول كأنه عوضٌ من ترك المحذوف وجبر للنقصان الذي لحق اجزاء البناء اللغوي(٣)، ومما استحسنه ابن يعيش من ذلك بسبب طول الكلام ترك علامة التأنيث ووقوع الفعل بصيغة التذكير مع كون الفاعل مؤنثاً؛ وذلك إذا فصل بينهما بفاصل من مفعول به أو ظرف أو جار ومجرور فيحسن ترك علامة التأنيث في نحو:(حضر القاضي اليوم امرأة) فقد فصل بينهما بالظرف (اليوم) وعلل ابن يعيش سبب الحسن في ترك علامة التأنيث إذ قال: ((لمّا فصل بالظرف والمفعول؛ حسن تركُ العلامة؛ لأن الفاصل سَدَّ مَسَدَّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث))(٤)، وبين سيبويه جمال الحذف في ذلك وأوضح أنه كلما طال الكلام فهو أحسن؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصير بدلا من شيء كالمعاقبة(٥).

ويرجع الدكتور فاضل السامرائي ذلك الى المعنى فهو الذي يقرر ذلك بحسب القصد والسياق طال الفصل أم قصر، فمرة يكون التأنيث اجود ومرة يكون التذكير اجود؛ لأنك قد تقصد باللفظ المؤنث معنى المذكر فتذكر له الفعل، وقد تقصد باللفظ المذكر معنى المؤنث فتستعمله استعمال المؤنث، حملاً على المعنى(٦).

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣٥٨/٣.

(٢) ينظر: طول الكلام وأثره في التأويل النحوي: ص ١٠٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٧٩.

(٤) شرح المفصل: ٣٥٨/٣.

(٥) ينظر الكتاب: ٣٨/٢.

(٦) ينظر: معاني النحو:٦١/٢.

المطلب الرابع: ترجيح الوجه الحسن في التركيب (حُسن مجيء خبر كان ضميراً منفصلاً حملا على القياس)

اختار ابن يعيش (في خبر كان وأخواتها) إذا كان ضميراً الانفصال، واستشهد بقول عمر بن أبي ربيعة:

لَئِنْ كانَ إيّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عن العَهْدِ والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ[١]

والشاهد فيه قوله: «لئن كان إياه» حيث جاء خبر «كان» ضميرًا منفصلاً، وهو الوجه الحسن عند ابن يعيش.

وانما كان الاختيار عند ابن يعيش الانفصال؛ لأن أصل القياس أن يكون خبرها منفصلا، فكما ان خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ فكذلك هو[٢]، إذ قال: ((وهذا هو الوجهُ الجيّدُ؛ لأنّ "كَانَ" وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فكما أنّ خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ، كان الأحسنُ أن تفصِله ممّا دخلن عليه))[٣].

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة: ص ١٢٤.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٢٦/٢
(٣) المصدر نفسه.

المبحث الثاني
أحوال التركيب

وصف ابن يعيش أحوال التركيب بالحسن وعلق وجوده ببعض المعايير منها:

المطلب الأول: التقديم والتأخير

وصف النحاة الأصل في بناء الجملة فذكروا أن الأصل في الجملة الاسمية أن يكون المبتدأ في أول الجملة ثم يذكر الخبر بعده، وأن الأصل في الجملة الفعلية أن تبدأ بالفعل ثم الفاعل، ولاحظوا أن الجملة قد تخرج عن هذا البناء لأغراض معنوية فيتقدم الفاعل على الفعل أو يتقدم الخبر على المبتدأ، وذكروا أن هذا التقديم والتأخير لا يأتي من غير قصد، وإنما يتم إذا قصده المتكلم لغرض في نفسه(١) فالتقديم والتأخير يأتي في الكلام لفائدة تكسبه حسناً وقوة فذكر عبد القاهر الجرجاني أن التقديم يأتي في الكلام للعناية والاهتمام بالمتقدم(٢)،وذكر سيبويه أنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وإن كان جميعاً يهمانهم ويعنيانهم(٣)، فمن المواضع التي استحسن فيها ابن يعيش التقديم والتأخير هي:

أ- الحسن في تقديم وتأخير خبر (كان) إذا كان مفرداً:

استحسن ابن يعيش التقديم والتأخير في خبر (كان واخواتها) فتقول: "كان زيدٌ قائماً "، و"كان قائماً زيدٌ"و"قائماً كان زيدٌ" كل ذلك حسن؛ لتصرفها تصرف الأفعال الحقيقية ومشبّهة بها، فجاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير(٤)، واستشهد بقوله تعالى: {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}(٥) فـ (حقاً) خبر كان مقدم.

---

(١) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص٣٤٧-٣٤٨.

(٢) ينظر: دلائل الأعجاز: ص ١٣٤.

(٣) الكتاب: ٣٤/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣٤٥/٤.

(٥) سورة الروم: ٤٧.

ب- الحسن في تقديم خبر كان إذا كان ظرفاً و تأخيره إذا كان لغواً:

أوضح ابن يعيش أن اسم وخبر كان قد يكونان معرفتين وقد يكونان نكرتين، فمن مجيئهما نكرتين قولك: "ما كان أحدٌ مثلَك"، و"ما كان أحد مُجترِئًا عليك" فالمراد أنه ليس في الناس واحد فما فوقه مثله أو مجترىء عليه، فقد صار فيه فائدةٌ لِما دخله من العموم، وتقول: "ما كان فيها أحد مجترئًا عليك"، فيجوز فيه وجهان: الأول: رفع (مجترىء) على أنه صفة لـ (أحد) و(فيها) الخبر، والثاني: نصب (مجترئ) على الخبر، ويكون الظرف (فيها) مُلغى من متعلّقات الخبر[١]، قال ابن يعيش: ((واعلم أن الظرف، إذا كان خبرًا، فالأحسنُ تقديمه، وإذا كان لغوًا، فالأحسن تأخيره، مع أن كلّا جائزٌ، وهما عربيّان))[٢]، واستدل بقوله تعالى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}[٣] ، فـ (له) لغوهنا والخبر (كفواً).

ت- حسن تأخير المبتدأ إذا وقع موقع الخبر وصلح اللفظ

أشار ابن يعيش إلى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ لأن تحصل به الفائدة. ومجيء المبتدأ نكرة خلاف للأصل إلا أن هناك مواضع مخصوصة ابتدأوا فيه بالنكرة لحصول الفائدة منها: إذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليها كقولهم: "تحت رأسي سرجٌ"، و"لرجلٍ مالٌ" فيحكم ابن يعيش بالحسن في تأخير المبتدأ؛ لأنك صدرت في الخبر معرفة هي المحدث عنها في المعنى ، إذ قال: ((وإنمّا كان تأخيرُه أحسنَ من تقديمه، لأنه وقع موقعَ الخبر، ومن شرطِ الخبر أن يكون نكرةً، فصلح اللفظُ))[٤]؛ لأنك لو قلت: "سرجٌ تحت راسي"، و"مالٌ لرجلٍ" لتوهم المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس فالأحسن تأخير المبتدأ[٥].

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣٤٣/٤.
(٢) شرح المفصل: ٣٤٣/٤.
(٣) الاخلاص: ٤
(٤) شرح المفصل: ٢٢٦/١.
(٥) ينظر: المصدر نفسه.

ح- الحسن في تقديم الفعل المضارع وتأخيره مع (إذ) لعدم تشاكل معناهما:

ذكر ابن يعيش أن (إذ) ظرف لما مضى من الزمان وتحتاج إلى ما يوضحها، ويكشف عن معناها، وإيضاحها يكون بجملة بعدها، إذ قال ابن يعيش: ((فـ "إذْ" تُوضح بالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فمثالُ المبتدأ والخبر قولُك: "جئتُك إذ زيدٌ قائم"، ومثال الفعل والفاعل قولك: "جئتُك إذ قام زيدٌ»، و»إذ يقوم زيد»، وإذا كان الفعل مضارعًا؛ حسن تقديمهُ وتأخيرهُ،نحوُ: "جئتُك إذ يقوم زيد»، و»إذ زيد يقوم»، وإذا كان ماضيًا، لم يحسن تأخيرُه))[١]. فابن يعيش يحكم بحسن تقديم وتأخير الفعل المضارع مع (إذ)، ولا يحسن ذلك مع الفعل الماضي وعلل سبب ذلك؛ لأن (إذ) ظرف للزمن الماضي، فإذا كان معك فعل ماضي، استحبوا إيلاءه إياه لتشاكل معناهما[٢].

المطلب الثاني: الحذف والإثبات

الحذف (حذف الفعل العامل في الحال لكثرة الاستعمال وعند أمن اللبس):

الحذف ظاهرة واضحة في التراكيب اللغوية، واللغة العربية في طبيعتها تميل إلى الإيجاز والاختصار فتختزل من الكلام أجزاء لا تخل بالمعنى لدلالة القرائن عليها[٣]، فهو لا يرد عبثاً، وإنما يكون لأغراض بلاغية يقصدها المتكلم من وراء الحذف، وأهم هذه الأغراض هو الاختصار فيحذف المتكلم شيئاً من اللفظ حتى يتحاشى التكرار الذي لا طائل منه[٤]وقد حاول النحاة تفسير اسباب هذه الظاهرة فذكروا أن كثرة الاستعمال من أكثر الاسباب التي يفسر النحاة في ضوئها هذه الظاهرة[٥] .

فيعلل ابن يعيش الحسن في حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعند أمن اللبس، في نحو: "أخذته بدرهمٍ فصاعداً"، و"بدرهمٍ فزائداً"، ف(صاعداً) و(زائداً) نصبا على الحال والتقدير: "أخذته بدرهمٍ فذهب الثمنُ صاعداً"، فالثمن صاحب الحال والعامل فيه (ذهب). وكذلك: "أخذته بدرهمٍ فزائداً"، تقديره: أخذته بدرهمٍ فذهب الثمن زائداً، كأنه ابتاع

(١) شرح المفصل: ١٢١/٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.
(٣) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص٢٩٨.
(٤) ينظر: اسلوب الحذف في الجملة الفعلية: ص١٦.
(٥) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:ص٣١.

متاعاً بأثمان مختلفة، فأخبر بأدنى الأثمان، ثم جعل بعضهما يتلو بعضاً في الزيادة والصعود... قال ابن يعيش: ((وحسُن حذفُ الفعل لأَمْنِ اللبْس))[١]. فحذف الفعل العامل في الحال وجوباً؛ لأن الحال دلت على زيادة تدريجية أو نقصان تدريجي[٢].

الإثبات (إثبات نون الوقاية أو حذفها مع الحروف الناسخة):

تلحق نون الوقاية الحروف الناسخة وهي تقي ما تتصل به غير الفعل من تغيير آخره عند اتصالها به وتزيل اللبس[٣]، وتفيد أيضاً زيادة التوكيد فقولك: "إنني مسافر غدا"، أأكد من قولك: "إني مسافر غدا"[٤]، وإلحاق نون الوقاية بالحرف «ليت» واجب عند كثير من النحاة عند اتصالها بياء المتكلم، ولا تحذف هذه النون إلا للضرورة، وهي جائزة الحذف والإثبات مع إن وأن ولكن وكأن ولعل، وقد اختلفوا في علّةِ حذف هذه النون فذكر سيبويه أنها تحذف لكثرة الاستعمال واجتماع النونات؛ لأن العرب يستثقلون في كلامهم التضعيف فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف، حذفوا التي تلي الياء، أما (لعل) وإن لم يكن فيها نون إلا أن اللام قريبة من النون، لذلك تدغم فيها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه[٥]، وذكر ابن يعيش أن «لَيْتَ» ليس في آخرها نونٌ، ولا ما يُضارع النون، أو يقرُب منها، فيلزمُها نون الوقاية فتقول: «لَيتَنِي»، وقَلَّ في كلامهم: «لَيْتي»، للضرورة[٦]، قال ابن يعيش مرجحاً قول الفراء باستعمال لفظة (حسن): ((فأمّا الفراء، فإنّه احتجّ لسقوطِ النون في "أَنَّ"، و«كَأَنَّ"، و«لَعَلَّ" بأنّها بُعدتْ عن الفعل، إن ليست على لفظه، فضعُف لزومُ النون لها، و«ليْتَ" على لفظ الفعل، فقوي فيها إثباتُ النون. ألا ترى أنّ أولها مفتوحٌ، وثانيَها حرفُ علّةٍ ساكنٌ، وثالثَها مفتوحٌ، فهو ك«قَامَ"، و«بَاعَ"؟ وهو قولٌ حسنٌ، إلّا أنّه يلزمه أنّ يقلّ حذفُها مع «أنَّ» المفتوحة؛ لأنّها على وزان الأفعالِ المضاعفة))[٧].

---

(١) شرح المفصل: ٣٢/٢.
(٢) ينظر: اسلوب الحذف في الجملة الفعلية: ص٧٣.
(٣) ينظر: النحو الوافي: ص٢٨٠.
(٤) ينظر: معاني النحو ص:٦٩.
(٥) ينظر: الكتاب: ٣٦٩/٢.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣٠٠/٢-٣٠١.
(٧) المصدر نفسه: ٣٠١/١.

المطلب الثالث: الفصل (حسن الفصل بالاسم بين إن وفعل الشرط لقوتها والاختيار والتوسع في الكلام):

الاتساع في الكلام ظاهرة معنوية علل بها النحاة كثيرا من مظاهر خروج اللفظ عن الوجه الذي ينبغي أن يكون عليه إلى حالة أخرى لأداء معنى جديد(١)، ومما علله ابن يعيش من مظاهر خروج اللفظ عن أصله ما ذكره في باب الشرط إلى أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال، ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل، ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل، ويفصل بينهما بالاسم إلا (إنْ) نحو قولك: "إنْ زيدٌ ركب ركبتُ". إذ قال: ((فلقُوّتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره، تَوسّعوا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم... فإن كان بعدها فعلٌ ماضٍ في اللفظ لا تأثيرَ لها فيه، فالفصلُ حسنٌ، وجاز في الكلام وحالِ السَّعَة والاختيارِ... وإن كان بعدها فعل مضارع مجزومٌ، قبُح تقدمُ الاسم إلَّا في الشعر))(٢)، فابن يعيش يحكم بحسن الفصل بينها وبين فعلها إذا كان ماضياً، فيشترط حسن الفصل بالفعل الماضي، ويقبح الفصل إذا كان مضارعاً مجزوما إلا في الضرورة الشعرية، والمراد بالاتساع هنا التكثير والمبالغة في الأمر والخروج عن الأصل الذي وضع له؛ وذلك بالعدول عن الاستعمال الأصلي إلى استعمال جديد يعطي للفظة وظيفة تعبيرية أخرى لتؤدي معنى جديد آخر، والمتأمل فيما علله النحاة بالاتساع يجدهم كانوا يتعمقون كثيرا في معاني الألفاظ ويغورون في أعماق دلالات الاستعمال فلا يقفون عند حدود النظر السطحي في العلاقات النحوية بل يؤكدون إدراكهم لملامح الاتجاه الثاني الذي نحته الدراسات النحوية(٣).

المطلب الرابع: الإلغاء والإعمال

الإلغاء (حسن إلغاء عمل المصدر إذا كان متأخراً قياساً على إلغاء عمل الفعل):

يصف ابن يعيش الظاهرة النحوية بالحسن قياساً على حسن ظاهرة نحوية أخرى ومن ذلك، يحكم ابن يعيش بحسن إلغاء عمل المصدر إذا تأخر قياساً على إلغاء عمل الفعل، فقد يفقد اللفظ دوره التركيبي لوجود عارض منها إذا كان العامل مصدراً قلبياً متوسطاً أو متأخراً فيفقد دوره التركيبي؛ لأن المصدر لا يعمل إلا في متقدم. فكما يحسن إلغاء عمل الفعل إذا لم يقع في الابتداء فالمصدر

(١) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص٢٩٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٢١/٥.

(٣) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص٢٩٧.

كذلك، إذ قال: ((قولك: "زيدٌ ذاهبٌ ظنّي أو في ظنّي أو ظَنَّا منّي". والإلغاءُ هنا أحسن إذا كان متأخّرًا، كما كان الفعل كذلك))[١]. فيلغى عمل الفعل في "زيدٌ ظننت قائمٌ"، أو "زيدٌ قائمٌ ظننت" فلما كان المصدر في تقدير الفعل فإن إلغاء عمله إذا تأخر أحسن وأقوى، وإلغاء عمل المتقدم قبيح ممتنع في نحو: "ظني زيدٌ ذاهبٌ اليوم" كما كان الفعل كذلك إذا قلت: "أظن زيدٌ قائمٌ"؛ لأن تقديره تقدير الفعل، أما إذا تقدمه ظرف أو نحوه من الكلام، نحو قولك: "متى ظني زيدٌ ذاهبٌ؟"، و"أين ظني زيدٌ ذاهبٌ؟" جاز الإلغاء؛ لأن قبله كلاماً فصار الفعل كأنه حشو، فإن نصبت الاسمين، وقلت: "متى ظنك زيداً ذاهباً؟" رفعت المصدر على الابتداء والظرف خبره، لأن ظروف الزمان تقع اخباراً عن الأحداث، وقد اعملت المصدر إعمال فعله. فلإعمال هنا أحسن من الإلغاء[٢].

الإعمال (لقوة معنى الفعل وورود السماع):

تلحق (ما) الكافة (إن واخواتها) فتكفها عن العمل وتصير بدخول (ما) عليها حروف ابتداء، تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء؛ لذلك يبطل عملها فيما بعدها إلا (ليت) قال ابن يعيش: ((الإلغاءُ فيها حسنٌ، والإعمال أحسنُ لقوّة معنى الفعل فيها، وعدمِ تغيُّر معناها))[٣]. وعلل النحاة الاعمال لورود السماع فيها وإن الإلغاء فيها قليل على قياسه، نحو قولك: "ليتما أباك حاضرٌ"، وإن شئت قلت: "ليتما أبوك حاضرٌ"[٤]، وانشد ابن يعيش قول النابغة الذبياني[٥]:

قالت ألَا ليتما هذا الحَمامُ لنا إلى حمامتنا ونِصفُه فَقَدِ

الشاهد فيه قوله: "ألا ليتما هذا الحمام لنا" وذكر أن البيت روي على وجهين: بالرفع والنصب، والنصب من وجهين:

الأول: إعمال (ليت) لبقاء عملها.

الثاني: أن تكون (ما) زائدة مؤكدة، و(هذا) اسمها، و(لنا) خبرها[٦].

---

(١) شرح المفصل: ٤/٣٣٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) شرح المفصل: ٤/٥٢٥.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢٥.

(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ص١٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٤/٥٢٥.

المبحث الثالث
أحوال اللفظ

وصف ابن يعيش احوال اللفظ بالحسن وعلقه ببعض المعايير منها:

المطلب الأول: الرفع

اجاز ابن يعيش رفع الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام بالابتداء جوازاً حسناً؛ لأنها أم الباب ولتصرفها ولقوتها في باب الاستفهام؛ لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلِّها، وغيرُها ممّا يُسْتفهم به، يلزَم موضعًا، ويختصّ به، وينتقل عنه إلى الاستفهام، نحوَ: «مَنْ» و«كَمْ" و«هَلْ"، إذ قال: ((وذلك نحوُ قولك: "أزيدٌ قام؟ " ورفعُه بالابتداء حسنٌ، لا قُبْحَ فيه, لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر... وإذا قلت: «هل زيدٌ قام»؟ يقع إضمارُ الفعل لازمًا, ولم يرتفع الاسمُ بعده إلَّا بفعل مضمر على أنّه فاعلٌ، وقبُح رفعُه بالابتداء... وإنمّا قبُح رفعُه بعد «هَلْ» بالابتداء، ولم يقبُح بعد الهمزة؛ وذلك من قِبَل أن الهمزة أمُّ الباب، وأعمُّ تصرُّفًا، وأقواها))[1]. فلذلك توسّعوا فيها أكثرَ ممّا توسّعوا في غيرها من حروف الاستفهام، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأُ والخبر، واستُقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلّة تصرفها[2].

المطلب الثاني: النصب

أشار ابن يعيش إلى أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي، في نحو قولهم: ""لا تدن من الأسد يأكلك"؛ لأنك إذا قدرته ب (إن) لم يستقم المعنى؛ لأن التقدير أن يعاد لفظ النهي، فيجعل شرطاً جوابه ما ذكر بع النهي، فيصير التقدير: "إن تدن من الأسد يأكلك" وهذا محال؛ لأنه يصير تباعده منه سبباً لأكله، ومذهب ابن يعيش رفع الفعل في جواب النهي يجوز على الاستئناف، لا على أنه جواب، كأنك قلت: "لا تدن من الأسد،إنه مما يأكلك فأحذره". وإذا جئت بالفاء ونصبت الفعل كان حسناً؛ لأن الجواب بالفاء مع النصب تقديره تقدير العطف، فكأنه قال: "لا

(١) شرح المفصل: ٢١٦/١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.

يكن منك دنوٌ فأكلٌ""[١].

المطلب الثالث: حال اللفظ

يعتمد ابن يعيش على الحسن في بيان حال اللفظ ومن ذلك ما ذكره في قولهم: "بينا زيدٌ قائمٌ إذ رأى عمراً"، و"بينما نحن في مكان كذا إذ أطلع فلان علينا"، فقال بعضهم أنها للمفاجأة كما كانت (إذا) كذلك، وقال بعضهم أنها زائدة، والمعنى: بينما زيد قائم رأى عمرا. وكان الأصمعي لا يرى إلا طرح (إذ) من جواب (بينا، وبينما) ويستضعف الإتيان بها؛ وذلك من قبل أن (بينا) هي (بين) وهي متعلقة بالجواب، فإذا أتيت بـ (إذ)، واضفتها إلى الجواب، لم يحسن إعماله فيما تقدم عليه، والذي أجازه لأجل أنها ظرف والظروف يتسع فيها[٢]. قال ابن يعيش: ((وأحسن أحوالها أن تكون زائدة، فلا تكون مضافة، فلا يقبح تقديم ما كان في حيز الجواب))[٣].

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٧/٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٦/٣.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٦/٣.

المبحث الرابع
تعليق وجود الحسن في التركيب بوجود بعض الأحكام والأوصاف

منها:

المطلب الأول: ما يتعلق بالأحكام

الجواز:

يأتي ابن يعيش بالحسن مشفوعاً بأحكام وأوصاف أخرى ومن هذه الأحكام التي جاءت مع هذا الاستعمال هو (الجواز)، فمما أجازه ابن يعيش جوازاً حسناً ما ذكره في إضمار العامل في خبر كان، إذ قال: ((ومثله "ايتني بدابّةٍ ولو حمارًا" على ذلك، أي: ولو كان حمارًا. ولو رفعتَ وقلت: "ولو حمارٌ"، لكان جائزًا حسنًا على تقدير: "ولو وقع حمارٌ"))[1].

ومما أجازه جوازاً حسناً أيضاً، الفصل بين (كم) ومميزها، إذ قال: ((اعلم أنّ "كَمْ" يجوز الفصلُ بينها وبين مميِّزها بالظرف وحروف الجرّ جوازًا حسنًا من غيرِ قُبْح، نحو: "كم لك غلامًا"، و»كم عندك جاريةً»، ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد، نحو: «عشرين»، و»ثلاثين» ونحوهما من الأعداد المنوّنة، والفصلُ بينهما أنّ «كم» كانت مستحِقّةً للتمكّن في الأصل بحكمِ الاسميّة، ثمّ مُنعتْه بما أوجب البناء لها، فصار الفصلُ، واستحسانُ جوازه كالعوض ممّا مُنعتْه من التمكّن مع كثرة استعمالها في كلامهم))[2].

الضرورة الشعرية:

قد ينسى الشاعر أو يتناسى القواعد التي اعتاد النظم في هديها لضرورة دفعته في لحظة انشاده الشعر إلى تعبير يخالف القياس المطرد في القواعد، وقد تسامح بعض النحاة في هذا الخروج فأجازوا للشاعر ابتداع ما يراه مناسباً مستندين إلى الرأي الذي يذهب إلى أن الشعر موضع يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، فظهر مصطلح الضرورة الشعرية وهو من المصطلحات المهمة التي دخلت ميدان الدرس النحوي، ورأي جمهور النحاة أن الخروج عن القاعدة النحوية يعد اختياراً من قبل الشاعر وليس هناك ما اضطر إليه بدليل أن اللفظ الذي يرد ويعد من الضرورات يمكن

(١) شرح المفصل: ٨٩/٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٣/٣.

إبداله بلفظ آخر يخرجه منها[١]. وذكر بعضهم **أن** الشاعر غير مختار في أموره كلها، فقد لا يخطر بباله في ذلك الموضع إلا هذه اللفظة المؤدية إلى الضرورة وكثير من أشعار العرب يقع في غير روية وهو مما يدعو إلى عدم التمكن من تخير الوجه الذي لا ضرورة فيه[٢]، ومما استحسنه ابن يعيش من ذلك صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية، فإذا اجتمع في الاسم سببان من الاسباب التسعة، امتنع من الصرف، ولم يجز صرفه إلا في ضرورة الشعر؛ لأنها تبيح كثيراً مما يحضره النثر، واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية، وإقامة وزنه بزيادة التنوين[٣]، إذ قال: ((وهو من أحسن الضرورات, لأنّه رَدٌّ إلى الأصل، ولا خِلافَ في ذلك، إلَّا ما كان في آخره ألفُ التأنيث المقصورةُ، فإنّه لا يجوزُ صرفه للضرورة, لأنّه لا ينتفع بصرفه لأنّه لا يسُدّ ثُلْمَة في البيت من الشعر، وذلك أنك إذا نوّنت مثلَ «حُبْلَى»، و«سَكْرَى"، فقلت: "حُبْلى"، و«سَكْرى"، فتحذف ألف التأنيث لسكونها، وسكون التنوين، بعدها، فلم يحصل بذلك انتفاعٌ, لأنّك زدتَ التنوين، وحذفت الألف، فما ربحت إلَّا كَسْوَ قياسٍ، ولم تَحظَ بفائدة))[٤].

التذكير والتأنيث:

ومن ذلك ما استحسنه ابن يعيش من اسقاط علامة التأنيث من (نعم) و(بئس) إذا وليهما مؤنث، إذ قال: ((إنما حسن إسقاطُ علامة التأنيث من «نعم» و«بئس»، إذا وليهما المؤنّثُ من قبل أن المرفوع بهما جنس شامل، فجرى مجرى الجمع، والفعلُ إذا وقع بعده جماعةُ المؤنّث، جاز تذكيرُ الفعل كقوله تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ}[٥]، فصار قولك: «نعم المرأةُ» بمنزلةِ «نعم النساءُ»، فلهذا حسن التذكير في هذين الفعلين، ولم يحسن في غيرهما من الأفعال))[٦]. وذكر ابن جني أن من ألحق العلامة جعله فعل كسائر الأفعال ومن لم يلحقها فأنه أراد معنى الجنس

(١) ينظر: النحاة والضرورة الشعرية: ص٣.
(٢) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: ص٤١١.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٨٧/١.
(٤) المصدر نفسه: ١٨٧/١.
(٥) سورة يوسف: ٣٠.
(٦) شرح المفصل: ٤٠٣/٤.

فغلب عنده التذكير[١]. واستحسن الأنباري سقوط العلامة في سعة الكلام ولم يستحسنه في غير ذلك من الأفعال[٢].

الرجوع إلى الأصل:

ومن ذلك ما ذكره في حكم مميز العدد (مائة) في نحو قولك: "عندي مائة درهم" والقياس أن تضاف (مائة) إلى جمع كثرة؛ لأنها عدد كثير إلا انها لما شابهت (العشرة) التي حكمُها أن تضاف إلى جماعة، و(العشرين) التي حكمُها أن تُميَّز بواحد منكور، فأخذت من كلّ واحد منهما حُكْمًا بالشَّبَه، فأضيفت بشَبَه «العشرة»، وجُعل ما تضاف إليه واحدًا بشَبَه «العشرين"، لأنّ ما تضاف إليه نوعٌ يُبيِّنها، كما يُبيِّن النوع المميِّزُ «العشرين»فلما أخذ شبهاً من شيئين، أعطي حكماً يتجاذبانه[٣]. إذ قال مستحسناً ذلك : **((وهو أحسنُ ما يكونُ من التفريع على الأصول، ليُشْعَر الفرعُ بمعنى الأصل في البناءين جميعًا))**[٤].

ارتباط كثرة الاستعمال بحسن التركيب:

استدل النحاة بعلة كثرة الاستعمال للوصول إلى الكلام الموجز الخفيف على اللسان، وقد أوضح ابن يعيش هذه العلة فذكر أن لكثرة الاستعمال أثر في التغيير، فيغيرون بعض الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال[٥]. فكانت العرب توجز في كلامها وتبتعد عن الإكثار[٦]، وكانوا يأتون بالحرف الواحد الذي يغني عن الكلام الكثير المتناهي في الطول، وكان الحذف أحد سبلهم لتحقيق هذه الغاية[٧]، فالكلام عندما يطول يكون الحذف أجمل[٨]، وكان الفعل (كان) في مقدمة الأفعال التي وقع فيها الحذف، وقد اختصت من بين أخواتها في أنها تعمل مذكورة أحياناً ومحذوفة في أحيان أخرى، ويرجع سبب حذفها لكثرة استعمالها ودورانها

(١) ينظر: اللمع في العربية ص: ١٤١.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٠٧/١.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٨/٤.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٣٠/٣.
(٦) ينظر: الخصائص: ٨٤/١.
(٧) أثر كثرة الاستعمال في حذف الأفعال والاسماء في العربية: ص١.
(٨) ينظر: المقتضب: ٣٣٧/٢.

في الكلام[١]، ومن صور ذلك ارجاع ابن يعيش وصف التركيب بالحسن إلى كثرة الاستعمال ومن ذلك ما حكاه عن سيبويه في قولهم: "ما أنت وزيد"، و"كيف أنت وقصعة من ثريدٍ" النصب بإضمار (كنت) و(تكون)، فيكون التقدير: "كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد؟"، و"ما كنت أنت وزيداً؟"**وحسُن تقديرُ الفعل هنا، لأنّه موضعٌ قد كثُر استعمالُ الفعل فيه)**[٢].

المطلب الثاني: ما يتعلق بالأوصاف

الحسن مرادف للجميل:

يعد مفهوم الجمال مفهوماً نسبياً يختلف من شخص الى آخر، والحكم بجمال الشيء أو قبحه يعود إلى ذوق الإنسان، والذوق يحكمه تكوين وثقافة الإنسان، ولا تختلف الحال بالنسبة للنحاة فإنهم بتكوينهم الثقافي وتذوقهم لكلام العرب وأساليبه لم يروا الجمال إلا فيما وافق كلام العرب، وكلما خالفه أو ابتعد عنه ازداد قبحاً، فالجمال ما وافق النفس وماثلها وتكوينها[٣]، وقد عبر ابن يعيش عن الجمال بالحسن وكان المقصود بهما واحد لاتحاد دلالتهما ومن ذلك قوله: ((وقد تدخل «ما» «أَيْنَ» و«مَتَى" للجزاء زائدة مُؤكدة، نحو: (متى ما تَقُمْ أَقُمْ)، و(أَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ معك) ... فإذا دخلت عليهما (مَا)، زادتْهما إبهامًا, وازدادت المجازاةُ بهما حُسْنًا))[٤].

اللفظ المتخير في الجملة:

ذكر ابن يعيش أن العرب تستعمل في كلامها وتقول: "الأجذاع انكسرن" لأدنى العدد، و"الجذوع انكسرت"، و"وما ذاك بضَرْبةِ لازِبٍ" فيؤنثون الكثير بالتاء والقليل بالنون، وعلل ابن يعيش سبب استعمالهم ذلك إذ قال: ((اعلم أنّ هذا الشيء قد استعملْته العربُ استحسانًا للفرق بين القليل والكثير))[٥]، وذكر ابن يعيش أن في ذلك أقوال كثيرة أقربها ما ذهب إليه الجرجاني وهو: ((أنّ التأنيث فيها لمعنى الجماعة، والكثرةُ أذهبُ في معنى الجمعيّة من القلّة، والتاء حرفٌ مختصٌّ بالتأنيث، فجُعلت علامة فيما كان أذهبَ في معنى الجمعيّة، والنونُ فيما هو أقلُّ

(١) أثر كثرة الاستعمال في حذف الأفعال والاسماء في العربية: ص٩.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٤٦/١.
(٣) ينظر: نظرية الجمال في النحو العربي: ص ٢٨٦.
(٤) شرح المفصل: ١٣٥/٣.
(٥) شرح المفصل: ٣٨١/٣.

حَظًّا في الجمعيّة؛ لأنّ النون لا ترد للتأنيث خصوصًا، وإنّما ترد على ذواتٍ صفتُها التأنيث))[١]، وأوضح ابن يعيش رأيه في ذلك وهو أن جمع القلة قد جرى عليه الكثير من أحكام الواحد، ومن ذلك جوازُ تصغيرها على ألفاظها، وجوازُ وصف المفرد به، ومنها عود الضمير إليه مفردًا فلما غلبت أحكام المفرد على القلة؛ عبّروا عنها في التأنيث بالنون المختصّة بالجمع، لئلّا يُتوهّم فيها الإفرادُ. وأما قولهم «وما ذاك بضَرْبةِ لازِبٍ» يريد: بأَمْرٍ ثابتٍ يلزمك أن تأتي به، وأنتَ مخيَّرٌ إن أتيتَ به، فحَسَنٌ؛ وإن لم تأت به، فعربي جيّد، وهو من قولهم: «لَزَبَ الشيء يَلْزُبُ لُزُوبًا» إذا ثبت، و»لازِبٌ" أفصحُ من "لازِمٍ"[٢].

المعنى:

لا بد للجمل العربية من أن تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثاً، فلو رتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما لم يكن ذلك كلاماً، وإن هذا المعنى الذي تؤديه الجملة يجب أن لا يكون مبتذلاً معلوماً لكل أحد، وأن لا يكون الحكم عاماً غير مخصوص بشيء فلا يفيد، وأن لا يكون الكلام متناقضاً وأن لا يؤدي التعبير إلى المحال، ولا بد أن يفيد الجزء الثاني من الكلام ما لا يفده الجزء الأول[٣]، ومما استحسنه ابن يعيش بالرجوع الى معناه اخراج النداء في لفظ الجلالة مخرج التنبيه؛ لأن الغرض منه الدعاء إذ قال: ((أمّا قولهم: "يا اللّهُ"، أو»يا مالكَ المُلْك»، أو»يا ربُ اغفِر لي»، فإن هذا لا يجوز أن يُقال إنه تنبيهٌ للمدعو كما تقدم، ولكنه أُخْرِج مُخرَجَ التنبيه، ومعناه الدعاءُ لله عر وجل، ليُقْبِل عليك بالخير الذي تطلبه منه. والذي حسّن إخراجَه مخرج التنبيه البيانُ عن حاجة الداعي إلى إقبال المدعوّ عليه بما يطلبه. فقد وقف في ذلك موقفَ مَن كأنه مغفولٌ عنه، وإن لم يكن المدعوُّ غافلاً، ألا ترى أنك تقول: «يا زيدُ اقْضِ حاجتي» مع العلم أنه مُقبِل عليك؟ وذلك لإظهار الرَّغْبة والحاجةِ، وأنه قد صارت منزلته منزلةَ من غفل عنه))[٤].

ومما استحسنه أيضاً دخول لام جواب القسم على الفعل الماضي؛ لدخول معنى الجواب فيها، إذ قال: ((وأمّا دخولها على الماضي، فإنّ الأكثر أن تدخل مع "قَدْ"، وذلك أنّ أصل هذه اللام الابتداءُ، ولامُ الابتداء لا تدخل على الماضي المحض، فأُتي بـ "قَدْ" معها؛ لأنّ «قَدْ» تُقرِّب

(١) المصدر نفسه: ٣٨٢/٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.
(٣) ينظر الجملة العربية والمعنى: من ص٧ الى ص١٠.
(٤) شرح المفصل: ٥٣/٥.

من الحال، والذي حسّن دخولها على الماضي دخولُ معنى الجواب فيها، والجوابُ كما يكون بالماضي، كذلك يكون بالمستقبل، فجوازُ دخولها على لفظ الماضي لِما مازَجَها من معنى الجواب، ودخولُ «قَدْ» معها قَضاءٌ من حقّ الابتداء، وذلك نحو قولك: «واللهِ لقد قمتُ». قال الله تعالى: {تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا}(١))(٢).

استحسان قول الكوفيين:

استحسن ابن يعيش قول الكوفيين بأن أصل (لكن) مركبة من (إن) زيدت عليها (لا) والكاف والذي يؤيد قولهم دخول اللام في خبرها، إذ قال: ((وذهب الكوفيون إلى أنها مركّبة، وأصلُها "إنَّ» زيدت عليها «لا» و»الكافُ"، وهو قول حسن لندرة البناء، وعدم النظير، ويؤيّده دخولُ اللام في خبره، كما تدخل في خبرِ «إنَّ» على مذهبهم))(٣)، وهذا القول مخالف للبصريين فأنهم لم يجوزوا دخول اللام في خبرها؛ وذلك لأن هذه اللام إن كانت للتأكيد إنما حسنت مع إنَّ لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد وأما لكنَّ فمخالفة لها في المعنى، ولو جازت مع (لكن) لتقدمت عليها؛ لأن موضعها صدر الجملة وإنما أخرت في (إن) لئلا يتوالى حرفا تأكيد و(لكن) ليست للتوكيد بل للاستدراك وبهذا يتبين أن معنى الابتداء لا يبقى معها بالكلية لأن الابتداء لا استدراك فيه(٤)، وأوضح الأنباري قولهم إن الأصل في لكن (إن) زيدت عليها لا والكاف فهو مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى(٥).

(١) سورة يوسف: ٩١.
(٢) شرح المفصل: ١٤١/٥.
(٣) شرح المفصل: ٥٦١/٤.
(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٧/١-٢١٨.
(٥) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١٧٣/١.

النتائج:

إن من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث هي:

١- إن الحكم بالحسن النحوي على الظواهر النحوية لم يكن عشوائياً، وإنما جاء وفق معايير استند إليها ابن يعيش عند وصفه الظاهرة.

٢- إن الحكم بحسن التركيب وجماله يخضع في كثير من الأحيان إلى ذوق المتكلم وحكمه، ويرجع أيضاً إلى قوة التركيب ومدى صحته.

٣- إن المفاضلة بين التراكيب ووصفها بالحسن ترتبط في بعض جوانبها بالبلاغة ومدى تحقيق الفصاحة.

٤- إن وضوح المعنى واستقامته من ضمن المعايير التي يرجع إليها ابن يعيش لوصف الظاهرة النحوية بالحسن.

٥- ربط ابن يعيش بين حسن التركيب وحصول الفائدة التي يجنيها المخاطب من المتكلم.

٦- ارتباط كثرة الاستعمال بحسن التركيب.

Results:

Among the most prominent findings of the research are:

1- The judgment of grammatical goodness on grammatical phenomena was not random, but rather came according to criteria that IbnYa'ish relied upon when describing the phenomenon.

2- Judging the goodness and beauty of a composition is often subject to the taste and judgment of the speaker, and is also due to the strength of the composition and the extent of its correctness.

3- Comparing compositions and describing them as good is related in some aspects to eloquence and the extent of achieving eloquence.

4- The clarity and integrity of the meaning are among the criteria that IbnYa'ish refers to to describe the grammatical phenomenon as good.

5- IbnYa'ish linked good composition and the benefit that the addressee derives from the speaker.

6- Frequent use is linked to good installation.

المصادر

- القرآن الكريم.

١- أثر كثرة الاستعمال في حذف الأفعال والاسماء في العربية للدكتور عبد الستار مهدي علي، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد السادس، آذار ٢٠١٢م.

٢- اسلوب الحذف في الجملة الفعلية، للدكتور باكير محمد علي، كتابي،٢٠٢١م.

٣- أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافي ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، للباحثة: عائشة برارات، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورفلة، إشراف الأستاذ أحمد جلايلي،٢٠٠٩م.

٤- أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العر بي، للدكتور رشيد بلحبيب، مجلة اللسان العر بي ، العدد الخامس والأر بعون،١٩٩٨.

٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر - دمشق.

٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

٨- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٩- التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية، للدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية.

١٠- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن

قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٢- الجملة العربية والمعنى، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٣- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

١٤- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

١٥- الدرس اللساني والترجيح في تحديد الشاهد الشعري بين الصنعة والتوثيق عند سيبويه، د. محمد فضل ثلجي الدلابيح، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد السابع العدد(٢/١٤)، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

١٦- دلالات التراكيب دراسة بلاغية، للدكتور محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة - مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

١٧- دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق : د.محمد التنجي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥.

١٨- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة, ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٩- ديوان عمر بن ابي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٠- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢١- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٢- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٣- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، لإبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٢٤- الطبعة: الرابعة.

٢٥- طول الكلام وأثره في التأويل النحوي، للدكتور حمدي الجبالي، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

٢٦- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٩٨م.

٢٧- علم الدلالة، للدكتور احمد مختار عمر، عالم الكتب- مصر، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٨- علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، للدكتور عمر محمد أبو نواس، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد السابع، العدد الثاني، ربيع الثاني ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

٢٩- قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، المشهور بـ «عقود الجمان في شعراء هذا الزمان»، لكمال الدين أبو البركات المبارك بن الشعار الموصلي، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى - ٢٠٠٥ م.

٣٠- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٣١- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

٣٢- مراعاة الاستقامة والاستحالة عند صياغة التراكيب النحوية في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، للدكتور ريهان عبد الحسين محمد منصور، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد العشرون، ٢٠١٩م.

٣٣- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٤- معايير القبول والرفض النسبية، للباحثة مريم عادل مفلح الهذلي، رسالة دكتوراه، بإشراف: د. حصة بنت زيد بن مبارك الرشود، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٣٥- ١٤٣٦هـ.

٣٥- المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد

(المتوفى: ٢٨٥هـ)،تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. - بيروت.

٣٦- النحاة والضرورة الشعرية، لوردة صالح نغماش، كلية الفقه/ جامعة الكوفة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٣٧- النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

٣٨- النحو والدلالة، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٣٩- نظرية الجمال في النحو العربي مفهوم ومعايير، للدكتور محمد خالد الرهاوي ، مجلة التراث العربي ، العددان السابع عشر والثامن عشر بعد المائة، ٢٠١٠م.

٤٠- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، للدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى،١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤١- نظرية المعنى في كتاب سيبوية، للباحث عماد زاهي ذيب نعامنة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، إشراف الأستاذ: محمد كاظم جاسم البكاء، ١٩٩٩م.

٤٢- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، للدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ،١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٤٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٤م.